قانون مطبوعات جديد قبل نهاية الشهر وهيئة لتنظيم قطاع الإعلام تلحق بها عدة مؤسسات

الأردن: إيقاع «إعلامي» متسارع.. أسبوعيات بملكيات جديدة.. فضائية تهدد حضور تلفزيون الحكومة.. وتنافس في «اليوميات»

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

تزداد حمى الترقب والانتظار في الوسط الاعلامي الاردني لولادة نجم جديد في الساحة يحمل عنوان اول فضائية خاصة تحصل على ترخيص للبث الفضائي وستنطلق من عمان وسط تكرار للسؤال الاعلامي في البلاد وهو سؤال اصبح بحد ذاته قضية سياسية ولها علاقة بالرأي العام.

والفضائية الجديدة التي ستبدأ عملها قريبا بعد ترتيبات ضخمة ومكثفة باسم نفس الشركة التي تصدر عنها يومية «الغد» يفترض ان تضيف نكهة جديدة لواقع وايقاع الاعلام في المملكة خصوصا وان في الاردن دعوات مستمرة ونشطة لازالت تؤمن بالانفتاح الاعلامي وتدعو الى تركيزه واستثماره لصالح العالم الجديد والمنفتح والذي تحول كما يقول الدكتور مروان المعشر الى غرفة صغيرة وليس الى قرية صغيرة كما يقال سابقا.

وبطبيعة الحال تفرض الفضائية الجديدة التي تبدأ بثها قريبا تحديات من طراز خاص تطال خصوصا التلفزيون الرسمي والوحيد في البلاد والذي يعاني من تقلب وتغير الادارات وغياب نظرة شمولية ومنهجية تدفع الى تطويره وجعله منافسا على الاقل في المحيط الاقليمي.

ومن الواضح ان الفضائية الحديثة والتي اسست شبكة مراسلين ومعدي برامج يزيد تعدادها عن 60 اعلاميا ومراسلا على الاقل تخطط للسيطرة اولا وقبل كل شيء على معدلات المشاهدة المحلية وهي خطوة ذكية تهدف للانطلاق من المحلي باتجاه العربي والفضائي والاقليمي مما سيعني ان الخبر المحلي والذي كان حكرا على تلفزيون الحكومة سيدخل في باب الاهتمامات الاولى للفضائية الجديدة التي كلف بقيادتها الاذاعي المخضرم والشاب مهند الخطيب. ومع قرب ولادة الفضائية الجديدة لازالت اوضاع الصحافة المحلية كما كانت منذ عام تقريبا، فصحيفة «الغد» اليومية حديثة النشأة اصبحت رقما صعبا في معادلة اليوميات بعد ان سحبت بوضوح من رصيد الصحيفة الثانية في عمان صحيفة «الدستور» ومن رصيد الصحيفة الثالثة وهي «العرب اليوم» التي يفترض انها صحيفة مستقلة.

وليس سرا ان يومية «الرأي» لازالت تتربع على عرش الصحيفة الاولى بدون منافس حقيقي في مرتبة الرقم الاول على ان «الغد» تتنازع مع «الدستور» في المرتبة الثانية وتبقى صحيفة «العرب اليوم» خارج اطار المنافسة في معدلات البيع والتوزيع في المرتبات الثلاث الاولى مع ان كل اليوميات الثلاث الاولى توسع من مشاريعها وتحاول اعادة انتاج دورها وعناوينها، فـ«الرأي» تدرس فكرة فضائية تلفزيونية ايضا وبعد انجازها طبعة فلسطين قطعت اشواط باتجاه اشواط عربية اخرى وتفكر بأسبوعية استراتيجية.

و«الدستور» ورغم تراجع نفوذها وحضورها في الاشهر القليلة الماضية تمكنت من انجاز مقرر ضخم يحتوي مطبعة حديثة وجديدة يفترض ان تستغل لاحقا لصالح تعزيز حضور الصحيفة وتعزيز انتاج حضورها بشكل متطور وحديث خصوصا اذا ما تم تجاوز بعض الحسابات الهامشية في مؤسستها. و«الغد» لديها رديف تلفزيوني يحمي طموحاتها ويعزز نفوذها في الشارع بعد ان اصبحت من الصحف اليومية المقروءة، وتبقى صحيفة «العرب اليوم» المستقلة والتي لها بكل تأكيد نكهتها الخاصة خالية من اي مشاريع اضافية ومعززة في المشهد الاعلامي.

وعلى صعيد الاسبوعيات هناك تحولات لا يمكن تجاهلها فأحدث الاسبوعيات وهي «الحقيقة الدولية» تمكنت من ايجاد مساحة خاصة بها لا يشاركها بها اي اسبوعية اخرى فقد اصبحت «الحقيقة» اسبوعية مقروءة وذات حضور لا يستهان به وتتعامل باحترام واحتراف وبطرق مختلفة مع المواقف والاشخاص كما ان صحيفة «شيحان» العريقة ارتدت حلة جديدة وغيرت من هويتها وملامحها بعد ان اشتراها احد اعضاء البرلمان وحاول تطويرها بدلا من الاستمرار في اصدار اسبوعيته القديمة الاتجاه التي لم يعد يذكرها احد.

ولا توجد تراجعات او تأثيرات تذكر على حصة صحيفة «السبيل» الناطقة باسم الاسلاميين، فهي صحيفة المعارضة الاولى بلا منازع او شريك وفي اتجاهات المشاكسة تأتي بعدها صحيفة «المجد» التي احتفظت رغم كل الاشكالات مع رئيس تحريرها فهد الريماوي بحصتها من القراء والانصار والمريدين فيما تجنبت اسبوعية «الحدث» من جانبها مزالق الابتزاز التي واجهتها اسبوعيات اخرى وحافظت على هويتها ومكانتها مع العلم بان عدة اشخاص يفكرون حتى اليوم باصدار اسبوعيات جديدة بعد ان اصبح اصدار صحيفة اسبوعية خطوة غير مكلفة ومنتجة لانها تضع بعض الذين لا يعرفهم المجتمع في واجهة الاحداث.

وبعيدا عن الاسبوعيات لدى حكومة الدكتور معروف البخيت خطتها في مجال تطوير واعادة هيكلة قطاع الاعلام وتحديث التشريعات المرافقة واللازمة، ومن هنا وعدت الحكومة بقانون مطبوعات جديد ومتطور يعزز الحريات العامة ويرضي طموحات الجسم الصحافي وهو قانون يخضع الان للتقييم وقد يصدر في نسخته النهائية في وقت قريب قد لا يتجاوز منتصف الشهر الحالي.

وعلى طاولة الحكومة تدرس على الصعيد الاعلامي خيارات جديدة لم يحسم امرها بعد من بينها تأسيس لافتة جديدة بعنوان تنظيم قطاع الاعلام على شكل تنظيم قطاع الاتصالات والنقل حيث يوجد تفكير بجسم اداري مركزي يسيطر على الايقاع الاعلامي ويملأ فراغ غياب وزارة الاعلام ويؤسس لحالة جديدة، ومن المقترحات التي تدرس الحاق مؤسسات اعلامية رسمية قائمة او غير رسمية قائمة في الجسم التنظيمي الجديد مثل هيئة المرئي والمسموع والمجلس الاعلى للاعلام ودائرة المطبوعات باعتبارها جهة ترخيص مع المرئي والمسموع على ان يبقى المركز الاردني للاعلام كنافذة تعبر عن رأي الحكومة وتخدم هذا الرأي وعلى ان ترتبط كل من مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء بترا في مجالس الادارة المشكلة بموجب قوانين خاصة.

الإسلاميون في الأردن يعتبرون قانون الإرهاب قيدا جديدا على حريات المواطنين المكبوتة اصلا

عمان ـ «القدس العربي»:

اعتبر حزب جبهة العمل الاسلامي اكبر احزاب المعارضة في الاردن بان مشروع قانون مكافحة الارهاب الجديد الذي تنوي الحكومة اصداره يشكل قيدا اخر على حريات المواطنين المقيدة والمكبوتة اصلا.

وقال الحزب في بيان له صدر امس ان القانون الجديد يعطي صلاحيات واسعة لرجال الامن ويطلق يد الاجهزة الامنية لالقاء القبض لمجرد الشبهة والاعتقال التعسفي الاحتياطي، كما يمنح القانون الجديد صلاحيات اوسع لمحكمة امن الدولة باصدار الاحكام القاسية تحت مسميات عامة وفضفاضة وفي ظل محاكمات تفتقر الى الحد الادنى من اجراءات التقاضي المعتبرة ومعاييرها السليمة.

وشدد بيان حزب جبهة العمل الاسلامي التي تعتبر بمثابة الذراع الحزبية لجماعة الاخوان المسلمين على ان مشروع القانون الجديد يضع اي مواطن في موضع التهمة لمجرد الاشتباه ويسمح باعتقاله عدة اسابيع خلافا للدستور معتبرا ان هدف القوانين تعزيز وصيانة وحراسة حريات المواطنين وليس مصادرة الحقوق والحريات او البحث عن ادوات للعقاب، حيث اصبح القانون الان هراوة غليظة بأيدي الحكام الاداريين وسيفا مسلطا بيد السلطة على رقاب المواطنين.

وطالب الحزب في بيانه الحكومة بعدم تقديم مشروع قانون منع الارهاب لمجلس النواب لان ذلك يعارض السياسة المعلنة نحو الاصلاح والانفراج ويناقض الدستور. كما دعا بيان الجبهة مجلس الامة لرفض هذا المشروع بسبب عدم وجود ما يستوجب وجوده ولكفاءة القوانين والتشريعات النافذة.

الأردن: محاكمة 5 أشخاص بالتآمر وإطالة اللسان على الملك

■ عمان ـ يو بي أي: بدأت محكمة أمن الدولة الأردنية امس الإثنين محاكمة خمسة أشخاص بتهمة الشروع بأعمال لم تُجزها الحكومة وتُعرض البلاد لخطر حدوث أعمال عدائية وتعكير صلاتها بدولة أجنبية هي العراق وإطالة اللسان على مقام الملك .

وخلال الجلسة التي عقدتها محكمة أمن الدولة الأردنية امس للنظر في القضية، ولدى سؤال رئيس المحكمة المتهمين الخمسة، في ما إذا كانوا مذنبين أم لا بالتهم المنسوبة اليهم، والتي وجهها لهم مدعي عام محكمة أمن الدولة، نفوا الاتهامات الموجهة إليهم.

والمتهمون هم خليل عيد العنابي، ومحمود محمد عبد العال، ويوسف عبد الله الشافعي، وأيمن خالد الخوالدة، وجميل أحمد ريان.

وتقول لائحة الإتهام في القضية ان المتهمين الخمسة تربطهم علاقة صداقة في ما بينهم، وخلال شهر شباط (فبراير) من العام الحالي، اتفقوا على ضرورة الالتحاق بالمقاتلين في العراق، وقاموا بجمع أموال من أجل مساعدتهم على السفر إلى العراق.

وتوضح لائحة الإتهام في القضية أنه وفي أواخر الشهر عينه غادر المتهمان خليل ومحمود إلى سورية وقاما باستئجار شقة هناك، واتصل المتهم محمود بالمتهم يوسف وأبلغه بأنه تمكن من الوصول إلى سورية وطلب منه اللحاق به، فتبعهما يوسف عبدالله الشافعي. في سورية بدأوا بالبحث عن عناصر تمكنهم من الدخول إلى العراق بطريقة غير مشروعة للالتحاق بالمقاتلين هناك بهدف قتال القوات الأمريكية، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك، وبسبب نفاد الاموال التي بحوزتهم عادوا إلى الاردن لجمع المزيد من الاموال والفرار ثانية إلى سورية، ومنها إلى العراق.

وقالت لائحة الإتهام ان المتهم أيمن أخذ يحدث بقية المتهمين عن تكفيره لكافة الأنظمة العربية لأنها تحكم بغير ما أنزل الله، وأن دساتيرها مصاغة من قبل الأمريكيين والبريطانيين ولا يجوز العمل بها.

وأوضحت لائحة الإتهام أنه جرى إلقاء القبض على المتهمين الخمسة في شهر آذار (مارس) الماضي.

توعد لمنتهكي أعراض السيدات والبنات امام المحاكم الدولية.. ونادي القضاة ينسحب من اجتماع مع وزارة العدل.. واغلاق معهد الحزب الجمهوري الامريكي بمصر

«الجمهورية» تهدد فؤاد نجم بالاعتقال.. ومطالب بمساءلة عضو مجلس الشعب الذي شتم الرئيس السادات.. وهجوم ضد عربجية الرئاسة

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين عن الاجتماع بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت في منتجع شرم الشيخ والمؤتمر الصحافي الذي عقداه، وتشييع جثمان الجنديين الشهيدين اللذين قتلتهما القوات الاسرائيلية، واستدعاء وزارة الخارجية مديرة معهد الحزب الجمهوري في القاهرة، ليندا بحضور ممثل عن السفارة الامريكية، وابلاغها بقرار اغلاق المركز وايقاف نشاطه لحين التقدم بطلب للحصول على موافقة السلطات المصرية، لأن المعهد مارس نشاطه دون اذن، وكانت بعض الصحف الحكومية قد مهدت لذلك بحملة طالبت فيها باغلاق المركز، واجتماع وزاري برئاسة رئيس الوزراء لمناقشة مشروع الكادر الخاص الجديد بالمدرسين الذي سيرفع مرتباتهم والقبض على خمسة عشر من الاخوان المسلمين في حي المنيل بالقاهرة اثناء عقدهم ندوة أو مؤتمرا، والتحقيق في المخالفات التي حدثت في قسم المخ والاعصاب بمستشفى قصر العيني الفرنساوي وانسحاب رئيس نادي القضاة وسكرتيره من الاجتماع المشترك لمناقشة مشروع السلطة القضائية، واستمرار الموجة الحارة والاحتفال بيوم البيئة العالمي. والى شيء مما لدينا:

طلعت وعز

ونبدأ بمعركة طلعت السادات وأحمد عز ورواية طلعت لـ«صوت الأمة» في الحديث الذي أجراه معه زميلنا محسن عيد قال: «أحمد عز لم يكن يتخيل يوما أن يأتي نائب في المجلس ويطلب محاسبته وكأن البلد عزبة يديرها ويملكها فامتلأ غيظا وخرج عن كل التقاليد البرلمانية وحاول أن يتعامل معي بأسلوب تعامله مع الآخرين فما كان مني إلا ان عاملته بالاسلوب الذي يليق به. الأوضاع في مصر أصبحت مقلوبة وغير محتملة وأنني أسأل ببراءة من يحمي أحمد عز في مصر؟ ومن الذي يقف خلفه ويتحدث بهذه القوة وكأنه فوق القانون؟ فبالتأكيد هناك من يدعمه ويعمل على حمايته حتى يظهر بهذه الصورة المستخفة بالشعب المصري لأن البرلمان يمثل الشعب.

أنا لن أترك احمد عز إلا في جهاز المدعي العام الاشتراكي للتحقيق في مصادر هذه الثروة الضخمة وساعتها سيهدأ بالي لأنني سأدرك أنني أديت واجبي تجاه الشعب الذي اختارني نائبا عنه أدافع عنه وعن مصالحه وأقسمت تحت القبة على رعاية الوطن والشعب.

أي مستندات يتحدث عنها هل تصدق أن شخصا في مصر يستطيع أن يربح مليارا ومائتي مليون جنيه في ثانية واحدة والشعب المصري يعيش في تلك الظروف السيئة، فهل يصدق عاقل ما يقال ان شركة عز باعت لشركة عز، أي جنون هذا «أحمد باع لأحمد» انه يتعامل معنا باعتبارنا مختلين عقليا ولا يتأتى له ذلك إلا من خلال قوة خفية تحميه وتعضده أو ربما تشاركه. هل الخصخصة تقول انني أخالف القانون لأتربح والشعب يصرخ من الجوع؟ هل الخصخصة أن يحقق ما يزيد على 40 مليار جنيه في ست سنوات؟ هل الخصخصة أن يكسب في طن الحديد الواحد 1000 جنيه؟ هل الخصخصة هي أن نصدر الحديد لاسرائيل لبناء الجدار العازل؟ فهناك أدوات استفهام كثيرة لابد من الاجابة عليها والاجابة عليها ستكون أمام المدعي العام الاشتراكي، فقد اعطى المناخ العام في مصر لأحمد عز وأمثاله أن يصعدوا على قمة الهرم التشريعي والسياسي والحزبي، فماذا يريد أحمد عز من شعب مصر؟ ولماذا يفعل ذلك؟ وهل يستمر يدمر فينا ويحتكر اقتصادنا وأموالنا، هو يتربح كل هذه الاموال وضحايا ممدوح اسماعيل يصرخون دون أن يحصلوا على تعويضاتهم؟

هو يفعل بنا ذلك في الوقت الذي يلقي برجال الفكر وكشف أوكار الفساد من الصحافيين في المعتقلات ويحالون الى محاكم الجنايات؟

وأحرص على كشف المستور وأظهار الحقيقة امام الرأي العام ولكي أؤكد لك مدى قوة هذا الشخص سأحكي ما فعله مع الدكتور عبدالرحمن الذهبي وكيل أول الجهاز المركزي للمحاسبات الذي أعد تقريرا خطيرا عن احتكار احمد عز لسوق الحديد في مصر وأنه السبب الحقيقي في الارتفاع الجنوني لسعر الحديد فكانت النتيجة استبعاد الدكتور عبدالرحمن الذهبي من تقديم التقرير الى مجلس الشعب ونقله لوظيفة أخرى تحت بند الترقية. اذن الامر لم يكن متعلقا فقط بأحمد عز وسيطرته واحتكاره لسوق الحديد في مصر، ولكن المسألة متعلقة بسمعة وهيبة أهم جهاز رقابي في مصر بعد ان تم نقل النائب الأول للجهاز تحت بند الترقية الى وظيفة لا علاقة لها بالموضوع.

أحمد عز كان في الجامعة شابا رومانسيا يعشق الموسيقى الغربية ويجيد العزف على آلة «الدرامز» وبحسب تأكيد رامي لكح فقد عمل في عام 1987 في فرقة موسيقية بأحد الفنادق الشهيرة في القاهرة الى ان جاء عقد التسعينيات وتقدم احمد عز للمهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير الاسبق بطلب للحصول على قطعة ارض في مدينة السادات لاقامة مصنع لدرفلة الحديد وهذا المصنع لا تتجاوز تكلفته اكثر من 200 الف جنيه وترك المهندس الكفراوي الوزارة في عام 1993.

وكان أحمد عز مازال متعثرا لكن عز امتلك قدرة فائقة على التعامل مع الواقع الجديد في مصر وعرف كيف يستخدم السياسة لتحقيق أهدافه مهما كانت حتى اصبح فجأة نجما في عالم البيزنس والسياسة وفتى الحزب الوطني المدلل الذي تتحمل الحكومة من اجله اتهامات الشعب لها بالتواطؤ من اجل استمرار احتكاره للحديد في مصر فجأة ايضا تحول احمد عز من صاحب شركة خاسرة الى امبراطور للحديد في مصر، ومن رجل بلا تاريخ سياسي الى عضو في البرلمان عن دائرة تم تفصيلها على مقاسه ليترأس لجنة الموازنة بعد أن أصبح عضوا بارزا في لجنة السياسات بالحزب الوطني وأخيرا أمينا للتنظيم في الحزب، وكان لهذا التصعيد المفاجيء في عالم البيزنس والسياسة بداية عصر جديد تتواطأ فيه الحكومة مع رجل اعمال أرسى قواعد الاحتكار بشكل واضح وفاضح حتى اصبح الحاكم بأمره في سوق الحديد فلا الحكومة استطاعت ان تسيطر على سعر الحديد الذي اشعله عز ولا البرلمان تمكن من محاسبته وكانت صفقة حصوله على شركة الدخيلة للصلب علامة خارقة في حياته والتي رفعت حصته في سوق الحديد ليصبح امبراطور الحديد».

ونترك «صوت الأمة» ورواية طلعت الى مجلة «حريتي»، وزميلنا وصديقنا محمد أبو الحديد، رئيس مجلس إدارة دار التحرير التي تصدر «الجمهورية» و«حريتي» و«عقيدتي»، وقوله: «أنا اسأل النائب أحمد عز مثلا:

أيهما أكثر إيلاما لك، ومساساً بذمتك وتلويثاً لشرفك وسمعتك، أن يرفع زميلك حذاءه ـ في لحظة ثورة ـ في وجهك هذا ان كان قد حدث ذلك فعلا وهو ما ستثبته التحقيقات أو تنفيه، أو يقول لك أمام كل زملائك في البرلمان، وأمام المجتمع كله من خلال ما نقلته الصحف عن وقائع الجلسة، ما يعني أنك فاسد ومتلاعب بأموال البورصة والمجتمع؟!

واسأل النائب طلعت السادات:

لو كان لديك ما يثبت اتهاماتك لـ«عز»، أيهما تفضل أن يسجله تاريخك البرلماني ان يقال انك اول من رفع حذاءه في وجه زميله تحت القبة، أو يقال انك كشفت واقعة فساد وتربح وأرشدت الى مليارات من الجنيهات ضاعت أو كانت مهددة بأن تضيع من أموال الشعب؟! بل ان التحقيق في الواقعتين أجدى للبرلمان نفسه من اكثر من زاوية:

× إبراء لساحة طرفي النزاع، أحدهما أو كليهما، لأن من مصلحة البرلمان ان يتحقق من سلامة ذمة اعضائه وبراءة ساحتهم من أي اتهام، فإذا أدين أحدهما أو كلاهما فلا بد من اخضاع المدان لنصوص القانون ولائحة المجلس.

× وثبوت تهمة التربح على «عز» توجب اتخاذ اجراءات من جانب البرلمان بشأن عضويته، وثبوت كذب ادعاءات السادات توجب ايضا نفس النتيجة.

× حتى لا يقال ان منصة البرلمان انحازت للأغلبية، وأن تضخيم واقعة الحذاء وإحالتها وحدها للتحقيق جاء قصدا مقصدا للتغطية على الواقعة الأهم وهي اتهامات التربح».

ومن «صوت الأمة» و«حريتي» الى «اخبار اليوم» ـ وزميلنا ابراهيم سعدة الذي قام بوضع قادة الحزب الوطني خصوصا صفوت الشريف في وضع حرج للغاية عندما ركز امس في عموده اليومي بـ«الاخبار» لا على شتائم فقط وانما على سب الدين ـ والعياذ بالله ـ من أحد أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطني، قال سعدة:

«ومادام لدى مجلسنا النية ـ حاليا ـ للتحقيق، والمحاسبة، والمكاشفة، والشفافية، فأتمنى ان يحيل الدكتور أحمد فتحي سرور الى تلك التحقيقات، واقعة بالغة الخطورة صاحبت «الخناقة» بين طلعت السادات وأحمد عز، وأعني بها أن أحد نواب الحزب الوطني لم يكتف بتوجيه الشتائم لطلعت السادات، وانما لعن وسب ايضا الرئيس الراحل أنور السادات بألفاظ نابية، طالت الآباء والأجداد، ودينهم الاسلامي، وتعبر عن وقاحة لا حدود لها فما شأن الرئيس الراحل، ووالده ودينه، بما فعله، أو قاله، أو ارتكبه، ابن شقيقه تحت قبة البرلمان؟! إذا كانت «حمقة» هذا النائب سببها محاولة اظهار عضلات لسانه، كمدافع لا يقهر ـ مثل «رامبو» ـ دفاعا عن الحزب الوطني ونوابه ليحظى برضاء من يسعى لارضائهم، فقد أخطأ الوسيلة، ولن يحظى من قيادات الحزب الوطني إلا بالاستهجان، وعدم الثقة في شخصه، فالعضو الذي يشتم مؤسس الحزب الوطني ـ الرئيس الراحل أنور السادات ـ بهذه الألفاظ التي يعاقب عليها القانون الأخلاقي قبل القانون العادي، لا يؤتمن على الحزب الذي ينتمي اليه، فالنائب الذي يشتم، ويلعن مؤسس الحزب ـ بعد رحيله بعشرات السنوات ـ لن يجد مانعا، أو حرجا أو ترددا في شتم أي من القادة الحاليين بعد تركهم مناصبهم في الحزب، أو رحيلهم، بعد عمر طويل!، والكلمة الآن للسيد صفوت الشريف، أمين عام الحزب الوطني».

وقبل الانتقال لقضية أخرى يمكن القول ان عز وكل من سانده خسر القضية مقدما، بعد التحولات المتسارعة فيها وانفجار قضايا ساخنة بسببها. فبالاضافة الى انها سوف تنشط حملة الصحف المستقلة ضد جمال مبارك، باعتبار عز صديقه، فان احتجاج أسرة الرئيس السادات على ما قالت انه تطاول عز على والد الرئيس الراحل، ثم القنبلة التي فجرها سعدة بالتحقيق مع عضو المجلس عن الحزب الوطني الذي شتم السادات وسب له دينه الاسلامي ستضع النظام كله في حرج بالغ.

معارك وردود

والى المعارك والردود وأولها من «الأهرام» السبت التي قالت في احد تعليقيها: «جاء تغيير الحزب الوطني الديمقراطي أمناءه في 15 محافظة واستبدالهم بأمناء جدد ليحمل عدة رسائل ودلالات للمجتمع وأولاها ان الحزب يدخل مرحلة جديدة في العمل الوطني ستأخذ بيد مصر كلها الى انطلاقة جديدة تليق بها وبمكانتها في المنطقة وفي العالم، الثانية ان تغيير هؤلاء الامناء استهدف في المقام الاول مزيدا من الاهتمام بمشكلات الجماهير والوقوف عن قرب على نبضهم».

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؟! ما هذا الكلام العجيب، تغيير خمسة عشر من أمناء الحزب الحاكم من أصل خمسة وعشرين بداية مرحلة جديدة للعمل الوطني؟! وماذا كانت ستكتب «الاهرام» لو أن التغيير شمل جميع الامناء؟ ثم ما الذي سيفعله هؤلاء الامناء في وجود وزارة هي التي تنفذ وتحكم لا هم؟!

وبينما أنا حائر أتساءل استغل كاتب «الدستور» الساخر بلال فضل الفرصة ليقول لي في «المصري اليوم» يوم السبت ايضا دون ان اطلب سماع رأيه وكيف استمع اليه وهو يستغل المناسبة لا ليهاجم الصحف الحكومية أو الوزارة وانما ليهاجم رئيسنا رغم معرفته بأن هذا يؤذي مشاعري، قال:

«تعالوا نفترض مجرد افتراض ان سائحا أجنبيا زار مصر هذه الأيام دون أن تكون لديه فكرة مسبقة عن واقعها السياسي طيلة الربع قرن الماضي وأتيح له الاطلاع على صحفها القومية ومشاهدة إعلامها الرسمي من إذاعة وتليفزيون، ثم نسأل أنفسنا عن الصورة التي سيكونها هذا السائح عن واقع مصر، بالتأكيد سيظن هذا السائح ان الرئيس مبارك بدأ حكم مصر منذ عدة أشهر وأنه ورث عن سلفه ميراثا مثقلا بالظلم والهموم والسلبيات والفساد، يعني بدليل ما قاله الدكتور أحمد نظيف رئيس وزرائنا لمجدي الجلاد رئيس تحريرنا عن أن تفسير كل ما يحدث في مصر الآن هو أن مصر تشهد حرية سياسية لم تكن متوفرة قبل ذلك. بالطبع سينبهر السائح بأن مصر الحمد لله باتت تشهد مثل هذه الحرية لكنه سيسأل عن اسم الحاكم الذي كان يحكم مصر منذ عامين والذي لم يتح للشعب المصري تلك الحرية التي يتباهى بها الدكتور نظيف هذه الايام، تفتكروا كيف سنجيب هذا السائح، ملعون أبو السائح كيف سنجيب أنفسنا عندما تسألنا عن ما كنا نسمعه كل يوم على مدى الربع قرن الماضي بأننا نعيش أزهى عصور الحريات؟، ثم هاهو الأمر ينكشف بناء على تصريح رسمي من رئيس وزراء مصر ويتضح ان ما كنا نسمعه لم يكن سوى كذب صراح، فالحرية السياسية الحقيقية اللي هي أزهى واحدة بين الحريات لسه يا دوبك مبتدية طبقا لتصريح الدكتور نظيف، من نحاسب إذن على العمر الذي ضاع في الأوهام والتصريحات؟! ومن سيدفع لنا فرق الحرية الذي كنا نظن اننا نتمتع به كل هذا العمر الذي عدى؟ وهل من حقنا أن نسأل مجرد سؤال عن الخطة التي سنلعب بها هذه المرة والتي تبشرنا الصحف القومية بأنها ستجلب لنا الخير والرخاء والهناء خاصة اننا نلعب بنفس الكابتن، فأين كان العيب إذن في الخطط السابقة».

والى «العربي» لسان حال حزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي لم أعد عضوا في لجنته المركزية، وزميلنا وصديقنا محمد حماد نائب رئيس التحرير الذي ندد في عموده ـ سؤال بريء ـ بما فعله الامن مع زميلنا محمد الشرقاوي:

«لست أشك في أن الثورة التي سوف تدك هذا النظام على الارض ستكون بسبب هذه النوعية من اصحاب الضمائر الميتة والنفسيات المريضة التي تسوغ لهم أفعالا تشمئز منها أشرس الحيوانات، وأكاد أجزم أن نهاية هذا النظام ستكون بسبب هذه الافعال الخسيسة التي يقوم بها البعض من قوات الامن تجاه أخوة لنا هم شرف هذا الوطن وهم مستقبله المشرق بإذن الله، وفي القلب منهم وفي قلوبنا جميعا، محمد الشرقاوي الذي سيبقى ما فعلوه به وصمة عار على جبين الذي فعلوه ووصمة عار على جبين الذين فعلوه ووصمة خزي على وجوه الذين أمروا به، والذين سكتوا على ما فعلوه فيه، اسأل نفسي أحيانا هل لهؤلاء المسؤولين عن سحل وخطف وضرب المواطنين اقارب في هذه البلد؟، أم انهم مقطوعون من شجرة الوطن؟ وهل لمثل هؤلاء ضمير مثلنا ينقح عليهم بالليل ويسألهم لماذا فعلت ذلك؟! أم أنهم مقطوعو الصلة بشيء اسمه ضمير؟! اسأل نفسي مائة مرة: هل يستطيع أن ينام شخص فعل ما فعله مع الشرقاوي من خسة ووضاعة وانحطاط؟، وهل يرى مثل هؤلاء فيما يفعلون خسة وانحطاطا؟ كيف يقبلون أطفالهم حين يعودون الى منازلهم وكيف يقابلون بالمساء آباءهم وأمهاتهم وهم قد فعلوا ما فعلوا مع الشرقاوي وزملائه كيف يقابل الواحد منهم ربه وهم الذين طاوعتهم أنفسهم وربما نقول طاوعهم جبنهم وطاوعتهم خستهم لأن يفعلوا ما فعلوا؟».

ونفس القضية قال عنها الدكتور محمد أبو الغار احد قيادات جماعة 9 مارس بالجامعات «كيف تفسر أن يقوم ضباط الداخلية بأوامر رئاسية بالاعتداء بالضرب المبرح وكذلك الاعتداء الجنسي على متظاهرين من حركة كفاية الاسبوع الماضي؟

وكيف يتم منع طبيب من معالجة الشباب بعد الاعتداء البالغ عليه وكيف لا تنتدب النيابة فورا وعاجلا طبيبا شرعيا للكشف عليه؟ هل هذا هو التطور الديمقراطي التدريجي الذي يقول عنه مبارك؟ لقد اهتزت مصر كلها بعد قراءة عمود الصحافي البارع مجدي مهنا الخاص بتعذيب مواطن مصري وطلب وزير الداخلية معلومات عن الحالة. مسرحية سخيفة بائسة إنني أقول لكل هؤلاء ان العالم تغير وإن النهاية قريبة وأن التاريخ سوف يكتب حقيقة ما ارتكبه الكبار من جرائم ضد الانسانية وهم قد يلحقون بربهم قبل ان يلحقوا بمحاكمة جنائية وأما أولادهم وأحفادهم فسوف يلحقهم العار على ما فعله آباؤهم الذين سوف تكتب أسماؤهم كلهم في سجل السفاحين المصريين، كما كتب التاريخ عن أعوان هتلر وموسوليني، اما الصغار فمحاكمتهم دوليا قريبة اكثر مما نتصور وأن الغطاء الذي يحمي النظام المصري قد يتخلى عنه في أي لحظة «وأن المتغطي بأمريكا عريان» والمتغطي بشعبه هو الآمن لم يستطيع أحد في العولمة الحالية أن يوقف محاكمة الذين قاموا بالتعذيب في أوروبا الشرقية وفي البلقان وهي عقوبة لا تسقط بالتقادم وقد وقعت مصر على اتفاقاتها وأمريكا نفسها هي التي سوف تحاكمهم بعد ان فقدوا صلاحياتهم في خدمتها، اتعظوا ياخبراء التعذيب أيها المشوهون فكريا وعقليا وارجعوا لعقولكم أنتم ونظامكم حتى لا تكون نهايتكم مأساوية».

لكن زميلنا بمجلة «روزاليوسف» جمال الدين حسين في عموده بـ«العربي» ـ في الهواء الطلق ـ كان له وجهة نظر عبر عنها بقوله:

«أزعم ان النظام السياسي المصري بات يعيش في حماية القوات المجيشة للأمن المركزي وفي ظل الترويع الذي يحالفه اسم جهاز أمن الدولة وضباطه في نفوس العامة والبسطاء، وأن وزارة الداخلية وفي اطار اطاعة الاوامر والتعليمات اضطرت الى الخروج عن حدود القانون في أدائها لمهامها واتباع اساليب قمعية مجافية للحقوق الدستورية للانسان المصري وللاعلان العالمي لحقوق الانسان، وما جرى للزميلة الصحافية عبير العسكري ثم لاثنين من اعضاء حركة «كفاية» هو أكبر دليل على ذلك، وكان طبيعيا ان تؤدي هذه السياسة الى تعميق وتنمية مشاعر غير طيبة تجاه جهاز الشرطة والعاملين فيه ووزارة الداخلية، حيث اصبحت صورة البكوات الصغار والباشوات الكبار من ضباط الشرطة هي صورة «الفراعنة المتغطرسين» الذين يتصورون ان حكم هذا البلد قد آل اليهم وأنهم فوق رقاب الشعب المصري المبتلي منذ سبعة آلاف سنة بحكم الطغاة والمستبدين، وأزعم هنا انه لو اصبحت كل قيادات وزارة الداخلية وضباط الشرطة في أخلاق وتواضع واحترام اللواء حمدي عبدالكريم واللواء محمود الفيشاوي والعميد أحمد الجارحي والعقيد ناصر محيي الدين فلن تنمحي بسهولة الصور السيئة والمقيتة التي ترسبت وترسخت في نفوس المصريين في ضوء ما جرى يوم الاستفتاء المزورعي تعديل المادة 76 من الدستور، وفي انتخابات مجلس الشعب، وفي المظاهرات الاخيرة من سحل وضرب وانتهاك للأعراض».

معارك الصحافيين

والى معارك الصحافيين والصحافة ففي عمودها اليومي بالصفحة الثالثة الذي يتكون من عدة فقرات ـ مختصر ومفيد ـ وتوقعه باسم المصري، قالت «الجمهورية» يوم الأحد:

«يبدو أن لسان أحمد فؤاد نجم الذي أورده موارد التهلكة سيكون سببا في أن ينهي حياته في المعتقل تماما كما بدأها، حتى الآن لا يعرف شاعرنا الكبير الفرق بين المعارضة والسباب».

هذه جريدة تخدم نفسها وتتورط في مثل هذه التهديدات التي يرفض أي جهاز أمني التفوه بمثلها؟! ثم قال المصري في فقرة أخرى:

«ليست كل الصحف الصادرة في مصر تسعى للصحافة بالتأكيد هناك مآرب أخرى».

طبعا هناك مآرب أخرى قال عن بعضها ـ وياللمصادفة الحسنة ـ زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى رئيس تحرير «صوت الأمة».

«رابعا: لقد قدم طلعت السادات سؤالا مشروعا عن ثروة أحمد عز «من أين لك، أو لكم هذا؟» وحقيقة معاملاته مع مصانع القطاع العام واحتكاره لصناعة الحديد وتعاملاته في البورصة، وهذه الأسئلة لا أحد يجيب، هل يا ترى لموقع احمد عز من قلب الحزب الوطني ام من قلب المسؤولين في وعن الحزب الوطني، نرى بطبيعة الحال مجموعة من الصحافيين الذين عرفناهم من محبي الرجل والكاتبين في نشراته الانتخابية وحملات الحزب الوطني في الرئاسة والبرلمان وهم يرفعون لواء الدفاع عنه ومهاجمة طلعت السادات، حسنا فهل سيصدقهم الناس؟، ونرى صحفا تعيش على اعلانات الحديد تنبري للدفاع عنه ومهاجمة طلعت السادات، حسنا فهل سيصدقهم الناس؟ لكن من قال انهم مهتمون بالناس أو يهمهم رأي الناس؟

حين يكون تضليل الناس اكثر ربحا من تنويرهم فلا تسأل عن الحقيقة، اسأل عن الشاليه؟

حقا من أين لك هذا؟ وما علاقة هذا بهؤلاء؟».

معركة القضاة

والى معركة القضاة التي يبدو أنها لن تهدأ رغم ما نشر عن حضور رئيس نادي القضاة المستشار زكريا عبدالعزيز، وسكرتير النادي المستشار هشام جنينة اجتماع اللجنة المشتركة لمناقشة مشروع السلطة القضائية ونترك زميلنا وصديقنا بـ«الوفد» مجدي حلمي يحكي ما حدث:

«انسحب المستشاران زكريا عبدالعزيز رئيس النادي وهشام جنينة سكرتير عام النادي من اجتماع اللجنة احتجاجا على مخالفة مشروع قانون الحكومة في صورته النهائية مع المشروع الذي أعده وأقرته وزارة العدل، أكد المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس النادي في تصريحات للصحافيين بمقر الوزارة ان المشروع الذي اقرته الحكومة ابقى على تبعية التفتيش القضائي لوزارة العدل كما ابقى على اختصاص وزير العدل في ترشيح رؤساء المحاكم الابتدائية ومساعدي الوزير واضاف ان هذه التعديلات عكس ما اتفق عليه مع الوزارة وما جاء في مشروع قانون النادي وأكد ان المشروع مازال يفرض استمرار سيطرة وزارة العدل والسلطة التنفيذية على القضاء واعتبره ردة عما كان يسعى اليه القضاة ووضح ان التعديلات تكشف عدم جدية الحكومة في اجراء اصلاح قضائي مما أكد عدم جدية الحوار.

وصف المستشار زكريا عبدالعزيز في تصريحات خاصة لـ«الوفد» بنادي القضاة ان مشروع القانون ليس لاستقلال القضاء ولكنه لاستغلال القضاء، واضاف انه يحكم قبضة السلطة التنفيذية على القضاة واشار الى ان المشروع خلا من انتخاب اعضاء بمجلس القضاء الاعلى كما خلا من النص الخاص لنادي القضاة وكشف ان مساعدي الوزير رفضوا منح اعضائه نسخة من المشروع واقتراحات مجلس القضاء الاعلى وادعوا ان المشروع جاء من مستويات اعلى من وزارة العدل ولا يمكن تعديله ودعا رئيس النادي الى اجتماع طارىء لمجلس الادارة ظهر اليوم لاتخاذ قرار بدعوة الجمعية العمومية الطارئة للانعقاد».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا والبدء في عملية اغاظتي وإثارة أعصابي في وقت اشتدت فيه درجات الحرارة، وأعاني من مرض ارتفاع ضغط وكيف لا أغضب ومن لا يمكن أن اتخذه زميلا وهو محمد الرفاعي يقول عن رئيسنا في بابه بـ«صوت الأمة» ـ يوميات مواطن مفروس ـ وبئس الجريدة والباب:

«بعد أن سقط الوطن المنهوب، تحت جزم عساكر السيد الرئيس الديمقراطي واحتلت قواته المدرعة بقيادة اللواء هتلر العادلي ـ والتي تفوقت على جيش الدفاع الاسرائيلي ـ شوارع المدينة، وتحولت الى عصابات منظمة ولا عصابات المافيا وآل كابوني، على الأقل دول لما بيتسلطوا بيبقى دمهم خفيف، ويعرفوا ربنا، وبعد ان قام توات وعربجية نظام السيد الرئيس الاصلاحي بانتهاك شرف الوطن، واختطاف البنات والولاد وهتك اعراضهم في اقسام البوليس النازي، وكأننا في مجزر آلي وليس وطن، وكأن عصابة مسلحة ولا عصابات كولومبيا وشيكاغو، هي التي تحكمنا، وبعد ان قام موالي وخصيان نظام السيد الرئيس، بتهريب الحرامية والقتلة والانطاع الى خارج البلاد، على اعتبار ان الكلب ما يعضش ودن أخوه والقبض على الشرفاء والنبلاء ومحاكمتهم!! وبعد ان قام أحد ضباط السيد الرئيس اللي ما بينامش ياحبة عيني عشان شعبه الفقري، بسحل محمد الشرقاوي، ووضع ورق مقوى في مؤخرته لأنه لم يسمع كلام القديسين بتوع أمن دولة سعادته، ونزل الشارع يتضامن مع القضاة، والذي سيظل رغم ما فعله هذا الضابط المنحط، أشرف من النظام كله، من أكبر رأس لأصغر رأس، بعد كل ذلك، مازال الخصيان والكلاب، يصنعون من جلودهم السميكة نعلا لجزمة النظام الحرامي البلطجي، ويمسحون بمؤخراتهم وجه النظام القبيح، ويتحدثون عن ديمقراطية السيد الرئيس مقاس 45، واللي خدنا بيها على دماغنا ودماغ اللي خلفونا لما اتبهدلنا، وعن الاصلاح السياسي للسيد الرئيس الذي بهدل مؤخرة الوطن، حتى طلعت روحه وبعد كل ذلك يخرج علينا سمو ولي العهد، في اغرب تصريح له على محطة (LBC) اللبنانية ونشرته الاهرام على صفحة كاملة، وكأنه الاحاديث النبوية الشريفة، ومع أن تصريحات سموه كلها أغرب من بعض، مما يؤكد انه لا يصلح لحكم ولاية امبابة حتى، إلا ان هذا التصريح بالذات كان قمة الكوميديا والغرابة فقد اعلن انه «لا أحد في مصر يرضى بالعنف في المظاهرات، سواء من رجال الشرطة أو المواطنين»!! ونحن سنتغاضى هنا عن توقيت وسبب هذا التصريح، يعني الاخوان في امريكا طلبوا من سموه يخفوا أيدهم شوية، خاصة بعد ان تفوق جوانتانامو حبيب العادلي، على غوانتانامو الأمريكان؟! ولا حد من المستشارين أقنعه بضرورة أن يقول كلمتين عشان يهدي النفوس؟! لكنا لا نستطيع التغاضي عن حكاية العنف سواء من رجال الشرطة أو المواطنين لأنها كوميديا سوداء ومنيلة بستين نيلة».

لا، لا، هذا أكثر مما تحتمله أعصابي ولذلك سأوقفه عند هذا الحد السخيف، لأرى ان كنت سأتركه يكمل الباقي غدا، أم لا، وفي الأغلب الأعم لن أتركه ان شاء الله.

حكايات وروايات

أخيرا الى الحكايات والروايات وهي لزميلنا وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «صوت الأمة»، عن عدم نشره الجزء الثاني من الحوار الذي أجرته الجريدة مع حسب الله الكفراوي وزير الاسكان الاسبق، فقال: «لم أكن أريد التطرق الى هذا الموضوع لولا ان الزميل العزيز والصديق مجدي مهنا تساءل في صحيفة «المصري اليوم»: لماذا لم تنشر «صوت الأمة» الجزء الثاني من حوار حسب الله الكفراوي، وضمن ان الكفراوي هو الذي طلب ذلك وتساءل: أين الكفراوي ولماذا اختفى بعد هذا الحوار؟!، وما كتبه الزميل مجدي مهنا جاء معبرا عن تساؤلات العشرات من قراء «صوت الأمة» ولكنني دائما كنت اهرب منها وأفضل الصمت حفاظا على رجل من أنقى وأشرف من أنجبتهم مصر.

وأعتقد أن أي وزير يريد أن يخرج من الوزارة بشرف ونقاء وكرامة فعليه أن يحذو حذو الكفراوي وعلى أمه أن تدعو له: اللهم خرجك من الوزارة سالما وطاهرا مثل الكفراوي، أكاد أجزم أن حوار المهندس حسب الله الكفراوي مع «صوت الأمة» هو أهم وأخطر حوار صحافي في الأشهر الاخيرة، حلل فيه الرجل من واقع معايشته للأحداث والشخصيات ومشاركته في السلطة تركيبة الفساد داخل النظام، وبمجرد نشر الجزء الأول من الحوار عايشت بنفسي التهديدات التي تلقاها الرجل الشريف والنقي والتي وصلت الى حد تهديده بابنه، نعم هددوه بإيذاء ابنه، ولكن لن استطيع ان أخوض في التفاصيل أكثر من ذلك، فقط أؤكد ان المهندس حسب الله الكفراوي لم يطلب مني عدم نشر الجزء الثاني، فالرجل يحترم القواعد المهنية ولديه الشجاعة لتحمل كل شيء من أجل الحق، ولكنني أنا الذي اجتهدت وقررت عدم نشر الجزء الثاني من الحوار حفاظا على الرجل الذي لا أريد له البهدلة في هذه السن، أعلم بطش السلطة، وأعلم حجم التهديدات التي وصلته لأنني عايشتها بنفسي، نحن نستطيع أن نتحمل ونواجه التحديات وندخل السجن ونخرج لندخل ثانية «رايح جاي» نؤمن برسالتنا ومستعدون لدفع الثمن، ولكن حينما يتعلق الامر برمز مثل حسب الله الكفراوي فنحن نفديه بحياتنا، سوف يتساءل البعض: من الذي هدد الكفراوي؟! انهم مسؤولون كبار ينتمون الى النوعية الثانية التي تحدثت عنها من أساتذة ما يسمى بـ«فن صناعة الأذى» دون ان يظهروا في الصورة، وهم الذين أفسدوا الحياة السياسية في مصر في السنوات الأخيرة، لقد هدد أحدهم الكفراوي قائلا: لن أتركك».